المعهد الوطني للإحصاء

أحدث المعهد الوطني للإحصاء بمقتضى الفصل 21 من القانون عدد 64 لسنة 1969 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1969 والمتعلّق بقانون المالية لتصرف سنة 1970 في شكل مؤسّسة عمومية ذات صبغة إداريّة وأسندت للمعهد في سنة 1974 الصبغة الصناعية والتجارية وصنّف في سنة 1996 ضمن المؤسّسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إداريّة. وضبط الأمر عدد 2408 لسنة 2000 المؤرّخ في 17 أكتوبر 2000 قواعد تنظيمه الإداري والمالي.

ويمثّل المعهد الوطني للإحصاء الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء المتكوّنة كذلك من المجلس الوطني للإحصاء المكلّف أساسا بالتنسيق المؤسّساتي ومن الهياكل الإحصائية العمومية الأخرى ومن مؤسّسات التكوين في الإحصاء. وقد تمّ تحديد مشمولات ومكوّنات هذه المنظومة ضمن القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999.

ويتولّى المعهد في إطار المهام المسندة إليه تجميع المعلومات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني والتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية العمومية ومتابعة الظرف الاقتصادي الدّاخلي والخارجي وإعداد المؤشرات الاقتصادية الظرفية وتنظيم التعاون الدولي في ميدان الإحصاء. كما يقوم بإعداد الحسابات القومية ونشرها وتطويرها وبإعداد دليل سنوي حول مختلف الأنشطة الإحصائية التي يتمّ إعلام المجلس الوطني بها.

ويشرف على سير المعهد مدير عام يترأس مجلس هذه المؤسّسة الّتي تعدّ في موفّى سنة 2005 400 عون يخضعون للنّظام الأساسي العامّ لأعوان الوظيفة العموميّة.

وقد أقرّ المعهد ضمن عقد أهدافه للفترة الممتدة بين سنة 2002 وسنة 2006 تطوير أعماله الإحصائية قصد تحقيق تغطية أشمل على مستوى تجميع الإحصائيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ومعالجتها وتحسين دورية إنتاج المعطيات الإحصائية ونشرها.

وخُصّص للمعهد خلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 وسنة 2005 ميزانية تصرّف وميزانية تجهيز بلغتا على التّوالي 20,901 م.د و1,182 م.د وميزانية خاصّة بالمسوحات بقيمة 17,735 م.د وذلك باعتبار ميزانية التعداد العام للسكان والسكنى البالغة قيمتها حوالي 13,229 م.د.

وتميّزت أعمال المعهد في مجال الإحصائيات الديمغرافية والاجتماعية بإنجاز عمليات إحصائية كبرى مبرمجة في إطار الأشغال التحضيرية لإعداد المخططات واستخراج المؤشرات والقيام بالإسقاطات السكانية يذكر منها التعدادات السكانية والمسح الخاص بالاستهلاك الأسري. كما يقوم المعهد بإعداد الحسابات القومية التي تعتمد في إعداد الميزان الاقتصادي.

ومكّنت أعمال الرّقابة من الوقوف على نقائص تعلّقت خاصّة بعمليّات تجميع المعطيات الإحصائيّة ومعالجتها وإعدادها وتحليلها ونشرها.

I- تجميع المعطيات الإحصائيّة

للحصول على المعطيات الإحصائية يعتمد المعهد على المصادر الإحصائية الإداريّة من خلال استغلال الدفاتر والملفّات والوثائق الإداريّة وعلى المسوحات والتعدادات عن طريق الاتّصال المباشر بالمستجوبين.

أ- المصادر الإداريّة

نصّ الفصل 7 من القانون عدد 32 لسنة 1999 سالف الذّكر على ضرورة ضبط طرق إحالة الإدارات والهياكل العمومية المعلومات المتوفّرة لديها إلى المعهد استجابة لأغراض إحصائية بحتة وذلك بمقتضى قرار من الوزير المشرف على قطاع الإحصاء. وفي غياب استصدار أي قرار في هذا الشأن يوضّح نوعية المعلومة وآجالها وكيفية توفيرها، لم يتمكّن المعهد في بعض الحالات من الحصول على المعطيات الضرورية في الآجال وبالكيفيّة التي تمكّن من إنتاج المعلومة الإحصائية بالجودة وبالدّورية المحدّدة لها.

فبخصوص الإحصائيّات المتعلّقة بالمؤسّسات وخاصّة منها المعطيات المحاسبية المتوفرّة لدى الإدارة العامّة للمراقبة الجبائية بوزارة المالية، لم يتمكّن المعهد إلى موفّى جوان 2006 من وضع قاعدة مركزية للموازنات المالية للمؤسسات اعتمادا على القوائم المالية المتوفّرة لدى الإدارة المذكورة أعلاه وهو ما لم يسمح باستخراج إحصائيات المؤسسات بصفة دورية رغم برمجة ذلك بداية من سنة 2004.

أمّا في ما يخصّ المعلومات التي ترد من المركز الوطني للإعلامية حول أعوان الوظيفة العمومية وأجورهم فقد لوحظ أنّ المعهد لم يتحصّل عليها بالنسبة إلى أعوان وزارتي الدفاع الوطني والداخلية، ولم تتوفّر لديه بخصوص البلديّات سوى المعلومات المتعلّقة بأعوان ثلاث منها من ضمن 264 بلدية وهو ما أعاق عملية معالجة معطيات هذه النوعية من الأعوان.

وفيما يتعلّق بالوثائق الإحصائية للحالة المدنية التي ترد شهريا على الإدارات الجهوية للمعهد، لم يتمّ وضع أي إجراء ينظّم ويضبط تاريخ إرسالها وتسلّمها، كما لم تقم مصالح البلديات دائما بتعمير هذه الوثائق بكيفيّة تضمن الحصول على جميع المعلومات الإحصائية التي يعتزم المعهد نشرها. وإزاء ذلك لم يتسنّ للمعهد في بعض الأحيان الحصول عليها بصفة شاملة وفي الآجال حيث بلغت في موفّى مارس 2006 نسبة الوثائق الناقصة المتعلّقة بسنة 2005 بالنسبة إلى البلديات التابعة لكلّ من ولايات تونس وزغوان وأريانة على التّوالي 48 % و42 % و41 % ولم ترسل 13 بلدية أية وثيقة حالة مدنية.

كما تعهّد المعهد بإعداد إحصائيات جديدة حول الهجرة من خلال استغلال وثائق الترسيم بالقنصليات والبعثات التونسية بالخارج بهدف استخراج إحصائيات حول الجالية التونسية بالخارج. إلاّ أنّ المعهد لم يحصل سوى على دفعة غير شاملة من هذه الوثائق وهو ما لم يمكّنه من تقديم إحصائيات في هذا الشأن.

وقد حتّمت هذه الوضعية اللجوء إلى تقدير الإحصائيّات الشهرية المتعلقة بالحالة المدنية وبالهجرة دون التنصيص دائما على كونها معطيات وقتية أو تقديرية في انتظار مراجعتها وتأكيدها بصفة لاحقة وهو ما يتعارض مع القواعد المهنية الملزمة لمنتجي المعطيات الإحصائية.

وفي إطار التوثيق الإحصائي يقوم المعهد بتجميع الإحصائيّات الخاصّة بالمناخ وإصدارها ضمن النشرة الشهرية للإحصائيات. ومنذ 27 فيفري 2006 توقّف المعهد عن تجميع هذه الإحصائيات ونشرها إذ تمّت

مطالبته من قبل المعهد الوطني للرصد الجوي بمقابل مادي للمعلومات التي يوفّرها في هذا الخصوص وذلك تطبيقا لقرار وزير تكنولوجيات الاتصال والنقل المؤرّخ في 19 جوان 2003 والمتعلق بضبط قائمة الخدمات التي يسديها .

ولإضفاء مزيد من الإحكام على قيام المعهد بمهمّة التوثيق الإحصائي من جهة وتحسين نوعية المعلومات الواردة عليه وآجال الحصول عليها من جهة أخرى ينبغي أن تتضافر جهود الأطراف المعنية قصد وضع الإجراءات الترتيبية التي تحدّد علاقة المعهد مع الإدارات والهياكل العمومية التي ينبغي أن توفّر هذه المعطيات.

وأفاد المعهد في هذا الصّدد بأنّه سيعمل على إرساء عمل قار لتنظيم ومتابعة الإجراءات الترتيبية التي تتّصل بعلاقته بالهياكل العمومية للإحصاء في ما يخص المعطيات المحالة للمعهد في مختلف المجالات.

ب- المسوحات الإحصائية

طبقا لأمر عدد 2799 لسنة 1999 المؤرّخ في 13 ديسمبر 1999 والمتعلّق بضبط شروط وإجراءات إنجاز التعدادات والمسوحات الإحصائية التي تقوم بها الهياكل العمومية للإحصاء، تخضع المسوحات لترخيص الوزير المشرف على قطاع الإحصاء قبل الانطلاق في العمل الميداني وذلك بعد أن يبدي المجلس الوطني للإحصاء رأيه في الملفّ الفني للمسح المزمع إنجازه. إلاّ أنه تبيّن قيام المعهد خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2004 بإنجاز أحد عشر صنفا من المسوحات بدورية مختلفة تراوحت بين الشهرية والعشرية بلغ عددها الجملي 223 عملا ميدانيا دون تقديم مطلب مسبق للحصول على ترخيص في شأنها . ولم يشرع في طلب هذا الترخيص إلاّ بداية من عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004.

وفيما يتعلّق بنتائج إنجاز ومتابعة الأعمال الميدانية وما تلاها من عمليات خزن للمعطيات المتحصّل عليها فقد توفّق المعهد بخصوص المسوحات الاجتماعية المنجزة لدى الأسر بين سنتي 2000 و2005 في تحقيق نسبة إجابات مرتفعة تراوحت بشأن المسح السنوي حول السكّان والتشغيل بين 97 % و98 % وتجاوزت فيما يهمّ المسح الوطني الخماسي حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها لسنة 2000 نسبة 92 %.

وفي المقابل وإلى موفّى جوان 2006 لم يتمكّن المعهد من إنجاز المسح الثلاثي حول التشغيل رغم برمجة ذلك خلال سنة 2005 في إطار إعداد مؤشّرات حول التشغيل والبطالة كلّ ثلاثة أشهر استجابة لمتطلّبات متابعة

الظرف الاقتصادي وإيفاء بتعهّدات تونس والتزاماتها إزاء صندوق النقد الدولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعهد قام بإعداد مذكّرة بخصوص منهجية إنجاز هذا المسح (الاستمارة وقاعدة العينة وسحب العينة لتداولها من ثلاثية إلى أخرى، طريقة استبدال العينة . . . .).

ويلاقي المعهد صعوبات في إنجاز البعض من مسوحاته الاقتصادية وخاصّة منها المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية والمسح السنوي حول الاستثمار اللّذين يخصّان فئة المؤسّسات المدوّنة بالسجل الوطني للمؤسّسات والمشغلة لستة أجراء قارين فأكثر والتي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعات الفلاحة والصيد البحري والمالية والخدمات غير المسوّقة.

1- المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية

يندرج المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية الذي انطلق المعهد في إنجازه منذ سنة 1983 في إطار الأشغال السنوية الجارية قصد إعداد الإحصائيّات الهيكليّة للقطاعات الاقتصادية وتوفيرها لفائدة مختلف المستعملين إضافة إلى تحيين الحسابات القومية.

ومنذ الانطلاق في إنجاز هذا العمل، لم تعرف نسبة الإجابات تطوّرا يذكر حيث ظلّت إجمالا في حدود 40 % بالرغم من أنّ عدد الوحدات المستقصاة بقي في مستوى عدد الوحدات المحدثة سنة 1983 أي حوالي 5 آلاف وحدة من مجموع بلغ حوالي 15 ألف وحدة منذ سنة 2000.

ويعود السبب الرئيسي لعدم تطور نسبة الإجابات إلى رفض الوحدات الإدلاء بالمعطيات المطلوبة أو إلى عدم تمكّن أعوان المسح من الحصول على هذه المعطيات رغم تكرّر المواعيد والوعود بالإجابة وذلك فضلا عن وجود وحدات تبيّن أثناء عملية المسح توقّفها عن ممارسة نشاطها وأخرى لم يعرف مقرّها.

وفضلا عن ضعف نسبة الإجابات المسجّلة بالأساس بولايات تونس الكبرى وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر، فإنّ الوحدات التي أجابت عن الاستمارة لم تقدّم في عديد الحالات جميع المعلومات المطلوبة منها طي الاستمارة. ويُذكر في هذا السياق أنّه وبالنسبة إلى المسح المنجز خلال سنة 2004 لم تصرّح جميع الوحدات

السياحية المستقصاة بعدد الأشخاص الذين أقاموا بالوحدة وبعدد الليالي المقضاة خلال السنة ولم تصرح 50 % منها بطاقة استيعابها . كما لم تقدّم جميع الوحدات المستقصاة المنتمية إلى قطاع النقل عدد الأشخاص الذين تمّ نقلهم خلال السنة ومعدّل المسافرين بالكمّ بالنسبة إلى ناقلي الأشخاص وكذلك الحمولة المنقولة ومعدّل الحمولة بالكمّ بالنسبة إلى ناقلي البضائع.

ومكّن النظر في مجموع الوحدات التي اعتادت الإجابة بصفة منتظمة عن الإستمارة خلال السنوات الممتدة بين 1998 و2002 وعددها 1500 أنّ 87 منها توقّفت عن الإجابة خلال سنة 2003 و119 خلال سنة 2004.

ومن جهة أخرى تفاوتت نسبة الإجابات من قطاع إلى آخر وكان الضعف المسجّل لهذه النّسب هامّا في بعض القطاعات مثل صناعة النسيج والبناء والنزل والمطاعم والخدمات المقدّمة للمؤسّسات.

ومن شأن عدم تطوّر نسبة الإجابات ونوعيتها وكذلك تمركز هذه الوضعية بصفة هامّة بجهات وبقطاعات دون أخرى وكذلك التوقّف عن الإجابة خلال سنتي 2003 و2004 لعدد من الوحدات التي كانت تجيب بصفة منتظمة عن الاستمارة خلال السنوات الممتدة بين 1998 و2002، أن يحول دون تطوير الإحصائيّات بالكيفية التي يعتزم المعهد تأمينها .

لذا وحتى يتمكّن المعهد من إعطاء فكرة واضحة وشاملة عن جميع الجهات والقطاعات ومن التحديد الدقيق لوزن كلّ جهة وقطاع في النشاط الإقتصادي للبلاد أصبح من الضروري التفاف جميع الأطراف لإيجاد الحلول الملائمة لهذه الوضعية قصد تحسين هذه النسب ونوعية الإجابات خاصّة أنّ المجلس الوطني للإحصاء المكلّف أساسا بالتنسيق المؤسّساتي يوفّر فضاء للحوار بين منتجي ومستعملي المعلومة الإحصائية.

ولتفادي إشكالية ضعف نسبة الإجابات في المسح الخاصّ بالأنشطة الاقتصادية أفاد المعهد بأنّه سيتمّ النظر في تحسين قاعدة سحب العينة وفي هيكلتها وتحسيس وترغيب المؤسّسات للإجابة عن الاستمارات بمدّها بمعطيات قطاعية تفيدها في أعمالها وتشجّعها على مواصلة التعامل مع أعوان الإحصاء.

2- المسح السنوي حول الاستثمار

يقوم المعهد الوطني للإحصاء منذ سنة 2001 بإنجاز المسح السنوي حول الاستثمار بهدف تقويم مدى إنجاز المخطط الوطني للتنمية ومتابعة تطوّر الاستثمار ومعاينة الوضع الاقتصادي بصفة عامة. وفضلا عن استقرار نسبة الإجابات عن الاستمارات المتعلّقة بهذا المسح في حدود 50 %، فقد بيّن النظر في فحوى الاستمارات المقدّمة من قبل الوحدات المستقصاة وعددها حوالي 1500، وجود نقائص لا تمكّن من تطوير الإحصائيّات بالكيفية المرجوّة.

فقد صرّحت 411 وحدة من جملة الوحدات المستقصاة بأنّها لم تنجز استثمارات خلال سنة 2003 في حين تضمّنت الاستمارة المتعلّقة بالمسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية الذي تعتمد أرقامه على القوائم المالية النهائية، إنجاز هذه الوحدات لاستثمارات بلغت قيمتها الجملية حوالي 16 م.د.

ولم تصرّح سوى 200 وحدة أي ما يمثّل حوالي 20 % من جملة الوحدات التي أنجزت استثمارات خلال سنة 2003 بالتوزيع الجهوي للاستثمارات المنجزة والتوزيع الجهوي لأعوانها القارين. وتجدر الإشارة إلى أنّه في غياب معطيات تفيد ضمن الاستمارة إنجاز كامل الاستثمارات وتشغيل كامل الأعوان في ولاية واحدة فإنّ المعهد لا يمكنه تحديد هذا التوزيع الجهوي.

وكانت بعض الأرقام المصرّح بها مختلفة تماما عمّا هو مصرّح به خلال المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية حيث لم تكن هذه الأرقام متساوية إلاّ في 79 حالة من جملة الوحدات التي تمّ استقصاؤها خلال المسحين وعددها 485 وحدة. وتفاوتت أهميّة هذا الاختلاف من نشاط إلى آخر لتتجاوز نسبته 20 % في بعض الأنشطة مثل البناء (32 %) وصناعة الجلد والأحذية (32 %) والكراء (166 %) والأنشطة العقارية (293 %). وقد برز كذلك عدم التطابق بين المسحين في أرقام بعض الأصناف من الاستثمارات يذكر منها خاصّة الاستثمارات اللاّمادية والبناءات والتجهيزات ومعدّات النقل التي بلغت فيها نسبة الفارق على التوالي 414 % و60 % و37 % و34 %.

ومن جهة أخرى تبيّن وجود فوارق بين معطيات بعض المحاور الأخرى التي شملها المسحان المذكوران أعلاه حيث صرّحت 54 وحدة بنسب مختلفة للمساهمة الخارجية في رأس مالها وسجّل اختلاف في التنصيص على رمز النشاط الذي تمارسه الوحدة في 86 حالة. وكان هذا الفارق في جملة الأعوان القارين العاملين بالوحدة هاما ليشمل 552 وحدة وتتجاوز نسبته 50 % في حوالي 100 وحدة.

ولئن يعتبر عدم تطابق الأرقام بين المسحين أمرا طبيعيا لاعتماد المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية القوائم المالية النهائية واعتماد المسح السنوي حول الاستثمار أرقاما وقتية فإنّ الفارق الهامّ المسجّل بين هذه الأرقام يستدعي مزيد التثبّت والقيام بالتعديلات اللاّزمة حتّى تكون أرقام المسح السنوي حول الاستثمار ذات دلالة أفضل.

وعلى صعيد آخر، لوحظ تسرّب بعض الأخطاء عند القيام بأعمال الخزن التي تلي عمليات الاستقصاء أفرزت تباينا بين المبلغ الجملي للاستثمار المنجز خلال سنة 2003 وجملة المبالغ الموزّعة حسب صنف الاستثمار وكذلك بين المبلغ الجملي للاستثمار المنجز خلال سنة 2003 والمبلغ الجملي للتمويلات المخصّصة لهذا الاستثمار. وتفاديا لمثل هذه الأخطاء ينبغي تعزيز المتابعة والمراقبة على هذه الأعمال.

3- المسوحات الاقتصادية الأخرى

عرفت نسبة الإجابات خلال المسح الخماسي الوطني حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسّسات الصغرى التي لا يفوق عدد أجرائها 6 أشخاص تطوّرا من سنة 1997 إلى سنة 2002 حيث مرت هذه النسبة على التوالي من 59 % إلى 66 % إلاّ أنّها تبقى دون النسبة المسجّلة بالمسح الوطني الخماسي حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها المنجز سنة 2000 والبالغة 92 %.

وشهدت نسبة الإجابات المتعلّقة بالمسح الثلاثي (ثلاثة أشهر) حول وضع وآفاق المؤسّسات الصناعية التي تشغل أكثر من ستة أجراء قارين (سبر آراء) انخفاضا شبه متواصل خلال الثلاثيات الممتدّة بين سنة 2004 وسنة 2005 حيث تقلصت نسبة الإجابات خلال الثلاثي الرابع من سنة 2005 إلى حدود 58 % بعد أن كانت خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2004 في مستوى 79 % وذلك رغم أنّ حجم العينة لا يتجاوز 800 وحدة

وأنّ الاستجواب لا يتطلّب إعداد معلومات وإنّما تقديم توقّعات. ومن شأن تواصل التراجع المسجّل لنسبة الأجوبة أن يؤثّر مستقبلا في حجم وكيفيّة استغلال نتائج هذا المسح الاستغلال الأمثل.

ومن العوامل التي لم تساعد على تطوّر نسبة ونوعية الإجابات بخصوص أغلب المسوحات الاقتصادية عدم إيلاء المؤسسات الاهتمام اللاّزم لهذه المسوحات خاصّة أنّها لا تحصل بصفة آلية على نتائج هذا العمل الإحصائي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 6 من القانون عدد 32 لسنة 1999 آنف الذكر نصّ على ضرورة الإجابة بكلّ دقة وفي الآجال المحدّدة عن استمارات المسوحات الإحصائية وأنّ الفصل 26 من القانون نفسه نصّ على معاقبة كلّ من يمتنع عن الإجابة أو من يدلي بإجابات منقوصة أو غير صحيحة.

وتستدعي هذه الوضعية تحسين أطر التعاون مع المؤسّسات ومزيد تحسيسها وتبادل الرأي معها حول الإشكاليات المطروحة وذلك في إطار المجلس الوطني للإحصاء، خاصّة أنّ المؤسّسة تمثّل الحلقة الأولى في توفير المعلومة ويؤثّر مدى تعاملها مع الإحصاء ومع عملية المسح ونسبة إجابتها في جودة المعلومات.

وأفاد المعهد بأنّ تفاوت نسبة الإجابة بين المسوحات الأسرية والمسوحات لدى المؤسّسات ظاهرة قارة ومستمرّة في المسوحات التي ينجزها نظرا إلى قابلية الأسر واستجابتها للاستمارة الإحصائية. وفي كلّ الحالات يعمل المعهد على الترفيع في نسب إجابات المؤسّسات من خلال تحسين العلاقة معها وتذليل الصعوبات في الإجابة.

II- معالجة المعطيات الإحصائية وتحليلها

تضمّن عقد أهداف المعهد للفترة 2002- 2006 إنجاز عشرين عملا إحصائيا جديدا وتطوير الإحصائيّات الجهوية. فبخصوص الأعمال الإحصائية الجديدة لم يتمكّن المعهد إلى موفّى جوان 2006 من إنجاز سوى تسعة أعمال إحصائية والإعداد للقيام بعملين ولم يشرع بعد في إنجاز تسعة أعمال أخرى.

ولم يسجّل تطوّر يذكر في الإحصائيّات الجهوية حيث لم يقم المعهد خلال الفترة المذكورة بإعداد نتائج على مستوى الولايات والمعتمديات والبلديات إلاّ بالنّسبة إلى نتائج التعداد واكتفى على سبيل المثال بالنسبة إلى المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية وبالنّسبة إلى المسح السنوي حول التشغيل بالمعالجة على المستوى الوطني.

وواصل المعهد إعداد إحصائيات مبوّبة حسب الأقاليم بالنسبة إلى المسح الوطني حول استهلاك الأسر ومستوى عيشها وبالنسبة إلى المسح الخماسي حول المؤسّسات الصغرى. ومن شأن هذه الوضعية أن لا تساعد على إعداد البرامج الخاصة بدفع التنمية في مختلف جهات البلاد نظرا إلى أهمّية المعلومة الإحصائية الجهوية في توجيه العمل التنموي.

ولئن تعهّد المعهد بالرفع في نسق دورية إنتاج المعطيات الإحصائية ومعالجتها الحينية وسرعة استغلالها بما يلبّي حاجيات المستعملين في المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية فإنّه لم يتمكّن من القيام بذلك في البعض من الأعمال المتعلّقة بهذه المجالات.

أ– الإحصائيّات الديموغرافية والاجتماعية

يلاقي المعهد صعوبات في إعداد بعض الإحصائيّات الديموغرافية والاجتماعية حيث لم يقم إلى موفّى جوان 2006 بإعداد التقارير السنوية حول الوضع الديموغرافي المتعلّقة بالسنوات من 2000 إلى 2005 رغم معالجتها ضمن سجلاته المعلوماتية. ومن شأن ذلك أن لا يمكّن من إعطاء صورة سنوية عن الوضع الديموغرافي من خلال مقاربة أبرز المعطيات المضمّنة بسجلات الحالة المدنية من ولادات ووفيات وزيجات أو المستخلصة من أحكام الطلاق.

كما لم يتم إعداد النتائج الأوّليّة الخاصّة بالمسح الخماسي السابع حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها إلاّ في شهر مارس 2002 والجزء الأوّل من التقارير النهائية في شهر نوفمبر 2003 والجزء الثاني منها في شهر جانفي 2005 بالرغم من أنّ الأعمال الميدانية المتعلّقة بهذا المسح تمّ إنجازها منذ شهر مارس 2001.

وأقرّت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 13 جويلية 2002 إنجاز محور يتعلّق بدراسة التداين الأسري بالتوازي مع إنجاز المسح الثامن حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها. ولئن انطلق المعهد في إنجاز أعماله الميدانية الخاصّة بهذا المسح خلال سنة 2005 فإنّه لم يتولّ إنجاز الجانب المتعلّق بدراسة التداين الأسري إلاّ خلال شهري جوان وجويلية 2006.

ومع تزايد الحاجة إلى البيانات المتعلّقة بالاستهلاك سواء للإعداد السنوي أو الربع السنوي للحسابات القومية أو لمتابعة الظرف الاقتصادي فإنّ الوضع يدعو إلى التفكير في اعتماد منهجية جديدة تمكّن من متابعة الاستهلاك بدورية أسرع ومن إعداد مؤشرات تلبّي حاجيات مستعملي البيانات في هذا المجال خصوصا أنّه استنادا إلى تقرير المجلس الوطني للإحصاء تختلف نتائج المسح بنسبة 20 % عن الواقع ومقارنة بالحسابات القومية وذلك نتيجة للمنهجية المتّبعة في هذا الصنف من المسوحات.

ب- إحصائيات التشغيل والأجور

ركّزت المنظومة الإحصائية على تطوير إحصائيات التشغيل بهدف توفير مؤشّرات أكثر دقة وبدوريّة أسرع حول التشغيل والبطالة على مختلف الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية. وتعهّد المعهد باحتساب إحداثات الشغل اعتمادا على السجلات الإداريّة للصناديق الاجتماعية وبإرساء منهجية جديدة لمسح ثلاثي حول الأجور لدى المؤسّسات وبإنشاء إحصائيات سنوية حول كلفة اليد العاملة إضافة إلى المسح حول الأسر. وترتكز إحصائيات التشغيل والأجور على ثلاثة مصادر رئيسية وهي الأسر والمؤسّسات والسجلات الإداريّة التي تتضمن معطيات خاصّة بالتشغيل.

فبخصوص المسح الأسري حول التشغيل وقصد استخراج مؤشرات سنوية حول التشغيل على المستوى الجهوي قام المعهد منذ سنة 2000، بالرّفع من حجم العينة من 26 ألفا سنة 2000 إلى 136 ألفا سنة 2002 وإلى 64 ألفا سنة 2005 . إلاّ أنّه لم يتمكّن من استخراج إحصائيات جهوية باستثناء تلك المنجزة على مستوى الولايات سنة 2002. وقد أفاد المعهد بأنّ المنهجية المعتمدة في تصميم العيّنة وحجمها لا تمكّن من استخراج معطيات جهوية ذات دلالة إحصائية. ولم يتطرّق المعهد كذلك إلى المؤشّرات المتعلّقة بالرتبة في المهنة ومدة البطالة والتصنيف حسب القطاعات وطالبي الشغل لأوّل مرّة إلاّ ضمن المذكرات السنوية التي يعدّها في الموضوع لفائدة وزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب وذلك بصفة غير منتظمة ممّا لا يساعد على مقاربتها ومتابعة تطوّرها السنوي. كما لم يعالج المعهد معطيات الأجور لسنوات 1999 و2002 و2005 ضمن هذه المذكرات رغم توفّرها ضمن استمارة مسح هذه السنوات وحصوله على إجابات في شأنها .

وفي نفس المجال أقرّ المعهد ضمن عقد أهدافه إعداد إحصائيات إحداثات الشغل كلّ ثلاثة أشهر بداية من سنة 2003 وكلفة اليد العاملة بدورية سنوية انطلاقا من سنة 2004 وذلك بالاعتماد على المصادر الإداريّة

وخاصّة منها سجلات صناديق الضمان الاجتماعي. إلاّ أنّه ونظرا إلى عدم تضمّن سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعض المعطيات كمدّة عمل الأجير الفعلية ورتبته في المهنة لم يتمكّن المعهد من معالجة هذه المعطيات لتقديم مثل هذه الإحصائيّات.

أمّا فيما يتعلّق بإحصائيات الأجور في الوظيفة العمومية فيعتمد المعهد على سجلات المركز الوطني للإعلامية المتعلّقة بالأجراء وبالأجور. وقد تعهّد المعهد في هذا الإطار بتقديم إحصائيات سنوية تتعلّق بخصائص الأجراء وتوزيع الأجور في قطاع الوظيفة العمومية. إلاّ أنّه لم يتمكّن منذ سنة 2001 من إعداد تقارير سنوية في الموضوع رغم حصوله على سجلات المركز الوطني للإعلامية في الإبان وقيامه بمعالجتها.

وبصفة عامّة لوحظ شبه غياب إحصائيات جهوية وقطاعية وإحصائيات ظرفية لمتابعة إحداثات وإندثارات الشغل وكذلك إحصائيات حسب الاختصاصات والأجور ومدّة العمل.

لذا ونظرا إلى الصعوبات التي يواجهها المعهد مع المؤسّسات عند إنجازه أغلب المسوحات الاقتصادية يتعيّن تحسين أطر التعاون مع هذه المؤسّسات لتوفير الظروف الكفيلة بإنجاح هذا النوع من المسوحات.

ج- الإحصائيّات الاقتصادية

اعتمدت المنظومة الإحصائية ضمن أولوياتها تطوير إحصائيات المؤسّسات من خلال إرساء نظام إحصائي متكامل حول المؤسّسة حسب مجالات النشاط والبعد القطاعي والزمني والجغرافي وحجم المؤسّسة. ويقوم المعهد في إطار المهمّة المكلّف بها بمقتضى الأمر عدد 780 لسنة 1994 المؤرّخ في 4 أفريل 1994 والمحدث للسّجل الوطني للمؤسّسات، بتحيين معطيات هذا السّجل بالتعاون مع مصالح الإدارة العامة للمراقبة الجبائيّة ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي هذا الشأن تضمّن عقد الأهداف للفترة 2002-2006 جملة من الأهداف تعلّقت أساسا بإرساء المعرّف الوطني للمؤسّسات لاعتماده من قبل كافة المتدخّلين من مؤسّسات وهياكل إداريّة وبإجراء بحث عيني

حول بعض المعطيات الأساسيّة المضمّنة بالسّجل وكذلك بنشر الإحصائيّات التي يمكن استخراجها من السّجل وخاصّة منها المتعلّقة بديمغرافية المؤسّسات.

إلاّ أنّ اللجنة المحدثة بالأمر المذكور أعلاه لمتابعة ظروف إنجاز هذا السجل وتحيينه والتصرّف فيه لم تجتمع منذ سنة 1998. وفضلا عن ذلك لم يتمكّن المعهد إلى موفّى جوان 2006 من اعتماد المعرّف الوطني للمؤسّسات لعدم صدور قرار الوزير المكلّف بالتخطيط وبالتنمية الجهويّة الذي نصّ عليه الفصل 7 من نفس الأمر ومن اعتماد مسح ميداني لتحسين جودة السّجل وإصلاح بعض المعطيات الأساسية المضمّنة به.

فقد تبيّن أنّ ما يتضمّنه السجل من معلومات لا يستجيب دائما لما نص عليه الأمر المحدث له حيث لا يحتوي هذا السجل على هيكلة رأس المال وعلى طرق الاتصال السلكية واللاسلكية وعلى فروع جميع المؤسّسات المدوّنة به. كما أنّ بعض المعطيات التي أوجب الأمر المشار إليه أعلاه توفّرها لم تشمل جميع الوحدات المدوّنة بالسجل. من ذلك أنّ المعطيات المتعلّقة بقيمة رأس المال وعدد الأعوان لم تشمل على التوالي سوى حوالي 8 % و24 % من الذوات المعنوية. وكشفت عملية مقاربة العناوين للوحدات التي شملها المسح الوطني للأنشطة الاقتصاديّة خلال سنة 2004 عن وجود حوالي 19 % من الوحدات المستقصاة تخالف عناوينها تلك المدوّنة بالسجل.

وبيّنت أعمال الرّقابة كذلك أنّ المعهد لا يمكنه بصفة حينية ودقيقة حصر المؤسّسات الناشطة فعلا ومتابعة الإحداثات الجديدة والاندثارات رغم تنصيص الأمر عدد 780 لسنة 1994 على وجوب حصر هذا الجانب ضمن السجل. وأبرزت نتائج المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية المنجز خلال سنة 2004 ونتائج المسح الخماسي حول المؤسّسات الصغرى المنجز خلال سنة 2002 اندثار على التوالي 4 % و11 % من الوحدات التي تضمّنتها العينات المستعملة لإنجاز هذه المسوحات.

ومكّنت الأعمال التي انطلقت منذ تركيز النواة الأولى للسجل سنة 1996 من وضع قاعدة بيانات للتعريف بالمؤسّسات وببعض خصائصها. إلاّ أنّ تطوير استغلال معطيات السجل يفرض تحسين نوعيّة وجودة المعلومات المضمّنة بالقاعدة وخاصّة منها المتعلّقة بالنّشاط الفعلي للمؤسّسة وتمركزها الجغرافي وتحديد نشاطها وذلك على أساس إنجاز مقاربات إضافية واستغلال بعض السجلات الإداريّة المتوفّرة مثل السّجل التجاري وسجلاّت اتّصالات تونس والشركة التونسيّة للكهرباء والغاز والشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه.

وأمام هذا الوضع ينبغي إعداد برنامج عمل لاعتماد معرّف جديد أو اعتماد المعرّف الجبائي والقيام بكشوفات ميدانيّة وتركيز منظومة التصرّف في السّجل على مستوى الإدارات الجهويّة للمعهد حتّى يتسنى لهذه الإدارات القيام بالمتابعة الحينيّة للمعطيات الخاصّة بالنّشاط الفعلي للمؤسّسة.

وفي إطار إعداد مؤشرات أشمل حول الظرف الاقتصادي، لم يشرع المعهد إلى موفّى جوان 2006 في تحديد مناهج إعداد هذه المؤشرات المتعلّقة أساسا بالمؤشر الثلاثي لأسعار الجملة للمواد الفلاحية وبسبر الآراء حول التجارة بدورية ثلاثية المبرمجين خلال سنة 2004 وبالمؤشر الثلاثي لكلفة البناء المبرمج خلال سنة 2005.

وعلى صعيد آخر وبالنسبة إلى المسح السنوي حول الأنشطة الاقتصادية، قام المعهد بمعالجة معطيات مسوحات السنوات الممتدة بين سنتي 1997 و2001 دون أن يتمكّن من تعميمها. كما قام بمحاولة لتعميم النتائج المتحصّل عليها بالنسبة إلى معطيات مسح سنة 2002 دون التوصّل إلى اعتمادها بصفة نهائية إلى موفّى جوان 2006.

وفي إطار التنسيق والتطابق مع النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتّحدة الذي أعتمد سنة 1993 شرع المعهد الوطني للإحصاء في إنجاز مشروع يتعلق بتجديد نظام الحسابات القومية الحالي وبتحيين المنهجية المتبعة مقارنة بالأساليب المستعملة.

ورغم برمجة المعهد إعداد سلسلة الحسابات القومية المتعلّقة بالسنوات من 1997 إلى 2003 ليتمّ الانتقال إلى النظام الجديد سنة 2003 فإنّه لم يتمكّن من إعداد سوى حسابات سنة 1997 كاملة وأجزاء من حسابات السنوات من 1998 إلى 2003. ويواصل المعهد حاليا إعداد الحسابات القومية المتعلقة بسنتي 2004 و2005.

ومن جهة أخرى وفضلا عن النقائص المتعلّقة بمعالجة المعلومة الإحصائية الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، يواجه المعهد صعوبات في القيام بمهمّة التحليل الموكولة إليه بمقتضى الفصل 19 من القانون عدد 32 لسنة 1999 الذي بوأ هذه المهمة نفس المكانة المسندة للمهام الأخرى. ونظرا إلى أنّ عملية تحليل المعلومة الإحصائية تمثّل الحلقة التكميلية الأساسية للعمل الإحصائي لما لها من تأثير على الاستعمال الأمثل للمعلومة فإنّ المعهد مدعو إلى مزيد التعمّق في التحاليل التي يؤمّنها حاليا.

وأفاد المعهد بأنّه سيعمل بصفة موازية مع عملية تحسين جودة معطيات السجل الوطني للمؤسّسات على تحديد نوعية المعطيات والبيانات التي يمكن تحيينها ونشرها بصفة مرحلية وبأنّه أدرج في إطار البرنامج الوطني للإحصاء للفترة 2007-2011 مشروعا لاستغلال المعطيات المحاسبية للمؤسّسات المتوفرة لدى مصالح الجباية كما أنّه شرع في إعداد وتحديد المناهج لاحتساب مؤشرات ظرفية جديدة.

III- نشر المعطيات الإحصائية

نصّ القانون عدد 32 لسنة 1999 على ضرورة تزويد الإدارات العمومية والمؤسّسات الاقتصادية والمنظّمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلّقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

وتعهّد المعهد ضمن عقد أهدافه لفترة 2002–2006 بتحسين وتطوير شكل ومضمون النشريات وبإنشاء قاعدة معلومات لنشر البيانات وبتطوير موقع الواب الخاصّ به وبمواصلة التعريب لجميع نشرياته وباحترام دورية النشريات التي يصدرها .

أ– وسائل النشر

نصّ القانون عدد 32 لسنة 1999 آنف الذكر على العمل على تطوير النشريات الإحصائية والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال والوسائل التي تتيحها هذه التقنيات في مجال توزيع المعلومات الإحصائية لوضعها على ذمة من يطلبها بصفة تسهّل استعمالها . وقد قام المعهد بتطوير وسائط النشر عبر استعمال الأقراص المدمجة في بعض نشرياته الإحصائية إلاّ أنّه لم يواصل العمل بهذا الإجراء بالنسبة للنشريات المتعلّقة بالحسابات القومية وبالمسح الوطني حول استهلاك الأسر وبالمسح الوطني حول السكان والتشغيل ممّا لا يسهّل على مستعملي المعلومة استغلالها دون إعادة خزنها .

ورغم إقرار المعهد ضمن عقد أهدافه إعداد موقع واب خاصّ به باللّغات العربية والفرنسيّة والأنقليزيّة فإنّ هذا الموقع مازال بعد مرور حوالي 5 سنوات على وضع أوّل صيغة له لا يعتمد إلاّ اللّغة الفرنسية. كما أنّ

هذا الموقع لا يوفّر سوى معطيات إحصائية عامّة حيث أنّ قاعدة المعلومات التي تعهّد المعهد بإعدادها بداية من سنة 2003 ما زالت بصدد الإنجاز في موفّى جوان 2006.

وفي مجال التعريب وخلافا لمنشور الوزير الأوّل عدد 33 المؤرّخ في 17 ماي 1994 لم يقم المعهد إلى موفّى جوان 2006 بتعريب جميع نشرياته وواصل إصدارها باللغة الفرنسية. ويُذكر منها خاصّة إحصائيات التجارة الخارجية والحسابات القومية والمسح الخماسي حول استهلاك الأسر لسنة 2000 والمسح حول التشغيل لسنة 1997 وكذلك المسح حول المؤسسات الصغرى لسنة 1997.

وأفاد المعهد بأنّه سيتمّ تعميم استعمال الأقراص المدمجة في كلّ نشرياته مستقبلا وأنّه قام بتجديد موقعه على شبكة الأنترنات وإثرائه بمعطيات جديدة وتمّ فتح الموقع للعموم خلال شهر سبتمبر 2006. أمّا في ما يخصّ قاعدة المعلومات فقد تمّ إعداد التطبيقة الخاصّة بهذا وسيقوم المعهد بإدراج المعلومات الإحصائية لمختلف الميادين في هذه القاعدة. كما أفاد بأنّه عمل على تطبيق المنشور المتعلّق بتعريب النشريات بصفة تدريجية حسب الإمكانيات.

ب- التوثيق الإحصائي وأرشفة المعطيات

يتولّى المعهد بمقتضى الفصل 19 من القانون عدد 32 لسنة 1999 تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني وذلك بتجميع المعطيات المنتجة من قبل مختلف هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء. وقد تبيّن في هذا المجال أنّه بالنسبة إلى الإحصائيات المبرمجة والتي ارتفع عددها إلى 166 عملا إحصائيا لم يحصل المعهد سوى على 38 منها. كما تبيّن عدم قيام المعهد بإعداد دليل سنوي حول مختلف الأنشطة الإحصائية وهو ما لا يساعد على توجيه طالبي المعلومة نحو مصدرها.

كما شرع المعهد خلال سنة 2005 في إنشاء قاعدة معلومات لتوثيق وأرشفة المعطيات قصد إدخال المعطيات المتعلقة بالمسوحات التي قام بها منذ إحداثه. غير أنّه ونظرا إلى عدم توفّر بعض المعطيات الإحصائية المتعلقة ببعض المسوحات كمعطيات المسح الأسري حول التشغيل للفترة الممتدة ما بين سنتي 1976 و1986 والمسح حول استهلاك الأسر لسنوات 1967 و1975 و1980 والمؤشرات الشهرية لأسعار البيع عند الإنتاج

الصناعي للفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 و1989، لم يتسنّ للمعهد إنشاء هذه القاعدة بالكيفية التي تمكّن من مدّ كلّ مستعمل للإحصائيات بجميع المعطيات الأوّليّة التي يطلبها مهما كان تاريخ إنجاز هذه المسوحات.

كما تبيّن اعتمادا على جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية للمعهد التي تمت المصادقة عليها بقرار وزير التنمية والتعاون الدولي المؤرّخ في 3 فيفري 2006 أنّه يتعذّر في بعض الحالات إعادة خزن المعطيات على أساس الوثائق المتوفّرة لدى المعهد إذا ما تمّ تطبيق هذه الجداول. ويذكر في هذا السياق وثائق المسح الوطني حول التشغيل لسنوات 1976 و1986 التي يتمّ إتلافها بعد 20 سنة من حفظها وفقا للقرار سالف الذكر.

ومن جهة أخرى لوحظ استنادا إلى مراسلة من الأرشيف الوطني بتاريخ 14 جويلية 2003 أنّ محلاّت حفظ الأرشيف الحالية الخاصّة بالمعهد لا تستجيب للمواصفات المعتمدة في مجال تهيئة محلاّت حفظ الأرشيف خاصّة بالنسبة إلى محل حفظ الأرشيف الوسيط الكائن ببوشوشة. ومن شأن ذلك أن لا يساعد على حفظ الوثائق التي ينشئها المعهد بالرغم من أهمّيتها. كما تبيّن أنّ المعهد لا تتوفّر لديه شهادات في صلوحية جميع محلات الأرشيف التابعة له وذلك خلافا لمنشور الوزير الأوّل عدد 21 بتاريخ 12 أفريل 1996.

وأفاد المعهد بأنّه شرع منذ سنة 2005 في إرساء قاعدة معلومات لتوثيق وأرشفة بيانات المسوحات وهو مشروع جديد يرتكز على تطبيقة وفّرها البنك العالمي للمعهد ويعتبر هذا المشروع نموذجيا وسيتمّ إنجازه بصفة تدريجية.

ج- دورية الإحصائيات وآجال نشرها

أكّد القانون عدد 32 لسنة 1999 المتعلّق بالمنظومة الوطنية للإحصاء على احترام دورية الإحصائيّات وآجال نشرها وعلى وجوب وضع المعلومة الإحصائية الجاهزة على ذمة كل المستعملين حسب معايير عملية وذلك خدمة لحاجياتهم وضمانا لحق كل المواطنين في الاطلاع على المعلومة الإحصائية. وقد تعهّد المعهد ضمن عقد أهدافه لفترة 2002-2006 بالعمل على تحسين خدماته فيما يخصّ توفير المعلومة لكافّة المستعملين ونشرها في أحسن الآجال. إلاّ أنّه لوحظ أنّ المعهد لم يصدر بعض النشريات وتأخّر في إصدار البعض الأخرى.

فبخصوص نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لم يتمّ إصدار المعطيات الجملية الخاصّة بتوزيع السكان والأسر والمساكن حسب الوحدات الإداريّة إلاّ في شهر سبتمبر 2005 في حين أنّ المعهد كان تعهّد خلال الجلسة الوزارية بتاريخ 10 ماي 2004 بأن تكون هذه المعطيات جاهزة للنشر في آخر شهر جويلية 2004. ولم يتمكّن المعهد من نشر بقية النتائج المتعلّقة خاصّة بالمعطيات على الصعيدين الجهوي والمحلي إلاّ في شهر سبتمبر 2006 رغم تعهّده بمواصلة الاستغلال الشامل للتعداد خلال سنة 2005.

كما برمج المعهد ضمن عقد أهدافه نشر المعطيات الاحصائية للمسح حول استهلاك الأسر دوريا كلّ خمس سنوات. وقد لوحظ في هذا الإطار أنّه تمّ نشر الجزء الأوّل لنتائج مسح سنة 2000 في نوفمبر 2003 أمّا الجزء الثاني الذي كان من المتوقّع نشره حسب البرنامج السنوي الإحصائي في السداسية الأولى لسنة 2003 فلم يتم نشره إلا في جانفي 2005 وهو تاريخ يقابل موعد انطلاق مسح سنة 2005.

أمّا فيما يتعلّق بالمسح الخماسي حول المؤسّسات الصغرى فإنّ التقرير الخاصّ بمسح سنة 1997 لم يتمّ إصدارة إلاّ في ماي 2002. كما لم يصدر التقرير الخاص بمسح سنة 2002 إلا في سبتمبر 2006 رغم برمجة نشره في ديسمبر 2003.

وعرفت بعض النشريات الدورية المنتظمة كالنشرية الشهرية الإحصائية والنشرية الإحصائية السنوية لتونس، والكتيب "تونس بالأرقام" التي تتضمّن إحصائيات للمعهد ولمصادر أخرى منتجة للمعلومة بعض التأخير تجاوز بالنسبة إلى سنتي 2003 و2004 خمسة أشهر.

ومن ناحية أخرى لم يقم المعهد إلى موفّى جوان 2006 بنشر عدد من الأعمال بالرغم من تعهّده بذلك ضمن عقد أهدافه وإنجازه الأعمال الميدانية. فبخصوص المسح السنوي حول التشغيل ومنذ نشر تقرير مسح سنة 1999 في جوان 2002 لم يتمّ إصدار المعطيات الإحصائية الخاصة بمسوحات التشغيل ضمن تقارير سنويّة. وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ المعهد يتولّى إعداد مذكّرات سنوية توجّه بالخصوص إلى وزارة الإشراف ووزارة التشغيل والإدماج المهني للشّباب. وأفاد بأنّه يضع هذه المذكّرات على ذمّة المستعملين.

كما برمج المعهد إصدار الإحصائيّات المتعلقة بخصائص أعوان الوظيفة العمومية وأجورهم بدورية سنوية غير أنّه لوحظ أنّ التقارير السنوية المتعلّقة بالسنوات من 2001 إلى 2005 لم تصدر إلى غاية جوان 2006.

وبرمج المعهد كذلك نشر تقرير الوضع الديموغرافي بدورية سنوية غير أنّه وإلى غاية جوان 2006 لم يتمّ إعداد سوى تقرير سنة 1999 دون القيام بنشره. علما بأنّ المعهد أعاد برمجة نشر التقارير السنوية المتعلّقة بالسنوات من 2000 إلى 2005 خلال السداسية الثانية لسنة 2006.

أمّا بالنّسبة إلى إحصائيات المؤسّسات فلم يتمّ إصدار أي تقرير في شأنها منذ صدور التقرير السنوي المتعلّق بنتائج هذا المسح للفترة الممتدة بين سنتي 1983 و1988. وتجدر الملاحظة في هذا الشّأن أنّ المجلس الوطني للإحصاء أكّد بتاريخ 17 مارس 2005 على احترام مواعيد نشر نتائج هذا المسح السنوي لما تتضمّنه هذه النتائج من معلومات تتعلّق بالتشغيل والقوائم المالية والمداخيل والإنتاج والقيمة المضافة والاستثمار. كما أكّد على برمجة نشر إحصائيات السنوات الممتدة بين 1997 و2002 خلال السداسية الأولى لسنة 2005.

وبرمج المعهد كذلك القيام بنشر المناهج الإحصائية المتعلقة بمحاور التشغيل والأجور والحسابات الثلاثية خلال السداسية الأولى لسنة 2005 إلاّ أنّ هذا البرنامج لم ينجز بعد رغم أهميته للتعريف بمصادر الإحصائيّات وطرق إعدادها وتسهيل استعمال المعطيات التي ينشرها وتفسيرها للمستعمل.

ومن جهة أخرى لم يقم المعهد في نطاق تقييم جودة النشريات التي يصدرها بإرسال استمارات تقييم بغية تطوير محتوى هذه النشريات وذلك رغم تعهده بالقيام بذلك ضمن عقد أهدافه في إطار تطوير التشاور مع مستعملي المعلومة.

وأفاد المعهد بأنّه تمكن في ما يخصّ استغلال معطيات التعداد السكاني من توفير معطيات حول مختلف المحاور إلى الإدارات المستعملة في آجال مقبولة ومن توفير عدّة معطيات للعموم رغم التأخير الحاصل في نشرها. كما أفاد بأنّه سيحرص على اختصار آجال إعداد نشريات المسح الخماسي حول استهلاك الأسر لسنة 2005. وعبّر المعهد عن عزمه تحيين النشرية الخاصّة بالمناهج الإحصائية واستكمال محتواها لتتضمّن المناهج المحينة في بعض المجالات والمناهج التي لم تنشر.

IV- التنسيق الفني للأنشطة الإحصائية

كلّف المعهد الوطني للإحصاء بمقتضى الفصل 18 من القانون عدد 32 لسنة 1999 بالقيام بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية. وتعتبر هذه المهمّة من الركائز الأساسيّة للعمل الإحصائي الذي يتمثّل في إعداد آليات فنية موحدة كالتصانيف والمفاهيم والمصطلحات والمناهج المعتمدة في العمل الإحصائي وضمان تناسقها مع مثيلاتها المعتمدة على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار تعدّ التصانيف آلية محورية من آليات التنسيق الفني الإحصائي وذلك لما توفره من إطار موحد لترتيب المعلومة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وتسهيل مقارنتها على المستويين الوطني والدولي من ناحية أخرى.

وقد أعدّ المعهد الوطني للإحصاء تصنيف الأنشطة الاقتصادية التونسية والتصنيف التونسي للمواد بمشاركة الوزارات والهياكل المعنية وتمّ اعتماد هذه التصانيف كمواصفات وطنية من قبل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. كما تمّ في نطاق إعداد هذه التصانيف الأخذ بعين الاعتبار للتنسيق الضروري مع التصانيف الدولية المماثلة وخاصّة منها المتداولة في بلدان الاتحاد الأوروبي نظرا لأهمّية العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان. وتمّ كذلك إرساء جداول مقاربة بين التصانيف القديمة والتصانيف الجديدة وبين التصانيف التونسية والتصانيف العالمية والتصانيف الأوروبية.

وقد أقرّ المعهد ضمن عقد أهدافه إعداد روزنامة لتطبيق هذه التصانيف من قبل الهياكل الإحصائية العمومية المعنية بهذه الآليات. غير أنّه لوحظ غياب أية روزنامة في هذا الشأن وعدم قيام المعهد بأي عمل تشخيصي لحصر مدى تطبيق هذه الآليات من طرف الهياكل المعنية.

وإثر طلب تقدّمت به الدائرة لتشخيص الوضعية الحالية حول تطبيق هذه التصانيف، قام المعهد بمراسلة 40 هيكلا إحصائيا عموميا تبيّن من خلال المعلومات المقدّمة من قبل 26 هيكلا منها إلى حدّ 29 ماي 2006، عدم تطبيق عدد هامّ من هذه الهياكل لهذه التصانيف.

وتعزى هذه الوضعية أساسا حسب المعهد إلى العوائق التقنية المرتبطة باعتماد التصانيف الجديدة خاصة بالنسبة إلى الهياكل التي تتوفر لديها سجلات وقواعد بيانات أو سلاسل زمنية قديمة حسب تصانيف داخلية. وينجرّ عن تعدّد التصانيف غير المتناسقة مع مثيلاتها وطنيا ودوليا صعوبة تبادل المعلومة الإحصائية ومقارنتها وعدم إمكانية الاستغلال الأمثل للسّجلات وقواعد البيانات من قبل المعهد .

وأفاد المعهد في هذا الخصوص بأنّه سيعمل على تحديد الوسائل والطرق في مجال مهمّة التنسيق الفني الإحصائي. وفي ما يتعلّق باستعمال التصانيف من قبل الهياكل العمومية للإحصاء أفاد المعهد بأنّ تصنيف الأنشطة الاقتصادية مدرج بالسجل الوطني للمؤسّسات وأنّه سيعمل بالتعاون مع مختلف الهياكل على إيجاد السبل الكفيلة بتعميم استعمال التصانيف الرسمية من قبل هذه الهياكل.

V- التصرّف في الموارد المادية والبشرية

يشكو تصرّف المعهد خاصّة من حيث الميزانية المتعلّقة بالمسوحات والإعلاميّة نقائص ولم يخل التصرّف في الموارد البشريّة من بعض الإخلالات.

أ- الميزانية الخاصّة بالمسوحات

نصّ الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرّخ في 7 أكتوبر 2002 على إدراج نقطة قارة ضمن جدول أعمال مجلس المؤسّسة للنّظر في تقدّم إنجاز الميزانية ضمن لوحة قيادة يقع إعدادها من قبل الإدارة العامة للمؤسّسة. إلاّ أنّه تبيّن أنّ المعهد يكتفي عند إدراجه هذه النقطة في بعض اجتماعات مجلس المؤسّسة، بتقديم أرقام جملية لا تمكّن من إبراز الإنجازات مفصّلة حسب كلّ عناصر الميزانية وخاصّة منها المتعلّقة بالمسوحات وبالتالي لا تمكّن من توضيح الوضعية السنوية للميزانية.

كما لوحظ عند مقاربة الاعتمادات والمصاريف للفترة 2001-2005 أنّ المعهد لا يقوم بالإعلام بوجود فواضل يوفّرها من اعتمادات الميزانية والتي بلغت قيمتها بالنسبة إلى المسوحات التي قام بها المعهد خلال نفس

الفترة حوالي 1400 م.د. ويقوم المعهد سنويا بطلب اعتمادات بالنسبة إلى العمليات الإحصائية التي برمج إنجازها دون اعتبار هذه الفواضل المتوفرة لديه من السنوات السابقة بالنسبة إلى نفس المسوحات. ويذكر منها خاصّة المسح السنوي حول التّشغيل الذي توفرت للمعهد في شأنه فواضل في آخر سنة 2001 بلغت قيمتها 593 أ.د لتصل في أواخر سنة 2005 إلى 807 أ.د.

ب- الإعلامية

قام المعهد بتعزيز النظم الإعلامية المستعملة للإنتاج الإحصائي وربطها بالنظم الإعلامية المستعملة للنشر وبوضع الإحصائيّات على الشبكة الداخلية لاستغلالها وبتعزيز تبادل المعطيات عبر الشبكات المحلية للمعهد وبإرساء التراسل الإلكتروني بين الإدارة المركزية والإدارات الجهوية. وقد بلغت المصاريف بعنوان برامج الإعلامية ما يقارب 570 أ.د خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2005.

ولوحظ أنّ المعهد أقرّ كذلك إحداث وحدة لمتابعة وتأمين الجودة إلاّ أنّه لم يشرع بعدُ في إنجاز هذا العمل. واتّضح كذلك أنّ تطبيقات التعداد العام للسكان والسكنى والمسح السنوي حول المؤسّسات غير مندمجة في نظام معلومات المعهد وأنّ مراقبة جودة الأوعية ومقروئية البيانات لا تجرى بطريقة منتظمة بالنسبة إلى المسح السنوي حول المؤسّسات وأنّها غير مؤمّنة بالنسبة إلى الحسابات القومية. وتبيّن كذلك عدم توفّر كامل الوثائق التقنية والبرامج الأم المرجعية بالنسبة إلى الحسابات القومية.

كما تبيّن في مجال حفظ الأوعية الإلكترونية وعلى مستوى فضاءات خزن المعلومات أنّ المعهد لا تتوفّر لديه خزانات مدرعة للحفظ ونظام إشعار وإنذار ضد الحرائق ونظام لمراقبة الرطوبة وتجهيزات ضدّ الخلع. كما لا يتوفّر لديه فضاء ثان بعيد عن المقرّ الرئيسي لخزن نسخة من التطبيقات والبرمجيات والنظم المعلوماتية.

ومن جهة أخرى تخضع النظم المعلوماتية والشبكات الراجعة بالنظر إلى مختلف الهياكل العمومية حسب الفصل 5 من القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرّخ في 3 فيفري 2004 والمتعلّق بالسلامة المعلوماتية للتدقيق الإجباري الدوري للسلامة المعلوماتية وذلك على الأقلّ كلّ اثني عشر شهرا. إلاّ أنّ المعهد لم يقم بعدُ بإجراء أي تدقيق في هذا الشأن.

وأفاد المعهد بأنّه اهتمّ بموضوع السلامة في مجال الإعلامية وقام في هذا الصّدد بإقتناء المعدات والبرمجيات اللاّزمة خلال سنة 2005 وسيواصل انتهاج سياسة تطبيق مراحل السلامة المعلوماتية لتفادي النقائص المسجّلة.

ج- الموارد البشرية

عمل المعهد منذ سنة 2002 على تعزيز رصيده من مختلف أصناف الأعوان فقام بانتداب 120 من الإطارات العليا والمتوسّطة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2005. إلاّ أنّه لم يتوصّل إلى إنجاز كامل برنامج إنتدابات هذين الصنفين من الأعوان للفترة 2002-2006، ممّا أفرز نقصا في الإطارات المشرفة على مصالحه الإداريّة الفنية المركزية حيث ظلّت حوالي 80 % من الخطط الوظيفية شاغرة.

ويفتقر المعهد إلى العدد الكافي من الأعوان المؤهّلين للمتابعة وللإشراف المباشر على الأعمال الإحصائية الميدانية حيث لم يتمّ انتداب سوى 33 فنيا أي ما يمثّل 40 % من جملة العدد المحدّد بعقد الأهداف ممّا أدّى إلى تكليف عدد من الأعوان العرضيين كنظّار أو مراقبين بمهام الإشراف والمراقبة على بعض الأعمال الميدانية. ولا يضمن ذلك حسن سير الأعمال الإحصائية وجودة المعلومة الواجب الحصول عليها. وقد يلاقي المعهد صعوبات أكبر في المستقبل نظرا إلى ارتفاع معدّل أعمار أغلب الأعوان المؤهّلين للقيام بهذه الأعمال إلى 56 سنة وإلى تواصل غياب متخرّجين من مستوى مساعدين فنيين.

وبالرغم من برمجة المعهد الترفيع في عدد الأعوان العاملين بالمصالح الجهويّة ليبلغ 320 عونا في سنة 2006 وذلك بمعدّل 20 عونا بكلّ إدارة جهويّة و10 أعوان بكلّ مكتب محليّ فإنّ عدد الأعوان العاملين بالجهات لم يتجاوز 147 عونا في نهاية سنة 2005 وافتقرت 9 هياكل من جملة 28 هيكلا جهويّا إلى إطارات عليا ولم يتجاوز عدد الأعوان العاملين في حوالي ثلث هذه الهياكل عاملين اثنين. ومن شأن هذه الوضعيّة أن لا تمكّن الهياكل الجهويّة من تحقيق سياسة وتوجّهات المعهد للنّهوض بالمعلومة الإحصائية الجهويّة والاستجابة لطلبات المستعملين في هذا المجال.

وبخصوص الأعوان العرضيين الذين يلجأ إليهم المعهد لإنجاز نسبة هامّة من الأشغال الميدانية والمكتبية المتمثّلة خاصة في تجميع وترميز المعطيات وخزنها فقد تبيّن أنّ المعهد يفتقر إلى قاعدة معطيات في شأنهم تساعده على متابعة سير نشاطهم وتوزيعهم على المسوحات والجهات على الوجه الأفضل.

وتستدعي هذه الوضعية مزيد تعزيز الرصيد البشري بموارد قادرة على التأطير والتسيير لتمكين الإطارات المنتدبة حديثا من الخبرة الكافية لحسن الإدارة والإشراف على مختلف المصالح الفنية والأعمال الميدانية.

*

* *

يمثّل المعهد الوطني للإحصاء المنتج الأساسي للمعلومة الإحصائية التي تساعد خاصّة على إعداد البرامج و المخطّطات التنموية.

وقد عمل المعهد خلال فترة المخطط العاشر في إطار المنظومة الوطنية للإحصاء التي نصّ عليها القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرّخ في 13 أفريل 1999 على تطوير منتوجه الإحصائي فضبط أهدافا لذلك توفق في إنجاز البعض منها ويلاقي صعوبات في تحقيق البعض الآخر.

فبخصوص تجميع المعلومات التي تتوفّر لدى الهياكل الإدارية ولتمكين المعهد من الحصول على جميع المعطيات التي يرغب فيها في الآجال وبالكيفيّة التي تمكّنه من إنتاج المعلومة الإحصائية بالجودة وبالدّورية المحدّدة لها، توصي الدائرة باستصدار قرار يوضّح نوعية المعلومة وآجالها وكيفية توفيرها.

ويلاقي المعهد عند إنجاز بعض المسوحات، صعوبات في الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول المؤسّسات نتيجة بالأساس لعدم إيلاء هذه الأخيرة الاهتمام اللاّزم لهذه المسوحات ممّا يتطلّب تضافر جهود الأطراف المعنية وتطوير أطر التعاون مع المؤسّسات لتحسين نسب الإجابات ونوعيتها خاصّة أنّ المجلس الوطني للإحصاء يوفّر فضاءا للحوار بين المتدخّلين في المجال الإحصائي.

وتشهد عمليات إعداد بعض المعطيات تأخيرا إذ لم يتمكّن المعهد في بعض الأحيان من الرفع في نسق دورية الإنتاج ومن الإعداد الحيني للمعطيات في بعض المجالات الإحصائية. كما لم يتمكّن من تطوير الإحصائيّات الجهوية حيث وباستثناء عمليّة التعداد لم يقم المعهد بإعداد نتائج على مستوى الولايات والبلديات والمعتمديات مكتفيا بالمعالجة على المستوى الوطني أو الإقليمي.

أمّا فيما يخصّ النشر وبالرغم من المجهودات التي قام بها المعهد لتوفير النتائج الإحصائية في الآجال ووضع المعلومة الإحصائية على ذمّة مختلف المستعملين، فإنه ينبغي عليه مزيد الحرص على تطوير دورياته واحترام آجال نشر الإنتاج الإحصائي.

وفي إطار التنسيق الفني للأنشطة الإحصائية فإنّ عدم تطبيق التصانيف والمفاهيم والمصطلحات والمناهج التي أعدها المعهد من قبل عدد من الهياكل الإحصائية العمومية المعنيّة انجرّت عنه صعوبة تبادل المعلومة الإحصائية ومقارنتها وعدم إمكانية الاستغلال الأمثل للسّجلات وقواعد البيانات المتواجدة في البلاد. لذا توصي الدائرة بالعمل على مزيد التنسيق مع الهياكل الاحصائية العمومية قصد حثّها على تطبيق هذه التصانيف.

وحتّى يتمكّن المعهد من الاستغلال الأمثل للمعطيات الإحصائية، توصي الدائرة مستقبلا بضبط أولويات عند برمجة أعمال المعهد بما يتماشى والتوجّهات الاقتصادية للبلاد.

ردّ وزارة التّنمية والتّعاون الدّولي

قامت دائرة المحاسبات بمهمّتها الرقابية لنشاط المعهد الوطني للإحصاء والتصرّف في شؤونه الإدارية والمالية في فترة تعتبر انتقالية في مسيرة المعهد حيث انطلق المعهد منذ بضع سنوات في مرحلة تطويرية سريعة في إطار إصلاح المنظومة الوطنية للإحصاء. وسجّل المعهد في هذا السياق تطورا ملحوظا على مستوى إنتاجه الإحصائي من ناحية وعلى مستوى تنظيمه من ناحية أخرى. ولا يزال المعهد يعمل جاهدا على تلافي النقائص المختلفة المسجلة في عدّة مجالات إحصائية وفي أساليب تصرّفه ويسهر باستمرار على القيام بالأعمال التعصيرية الضرورية للرفع من قدراته ومن جودة منتوجه الإحصائي ووضعه على ذمّة المستعملين.

وتضمّن التقرير التأليفي الناتج عن المهمّة الرقابية لدائرة المحاسبات عدّة ملاحظات متعلّقة بنقائص شملت مختلف أوجه نشاط المعهد من تجميع المعطيات ومعالجتها وتحليلها ونشرها. كما شمل التقرير عدّة توصيات خاصّة بهذه المجالات وبمجالات أخرى أفقيّة كالتنسيق الإحصائي والتعاون الدّولي والتصرّف في الموارد البشرية والمالية.

ففيما يخصّ إنتاج المعلومة الإحصائية من تجميع ومعالجة فإنّ السجلات الإدارية تمثّل مصدرا هامّا في الإنتاج الإحصائي وإن كان ذلك غير كاف نظرا إلى خاصيّة هذه السجلات. ويعتمد المعهد كذلك على آلية المسوحات العينية في عدّة مجالات ويعمل على تعبئة مختلف المصادر الإحصائية واستغلالها الاستغلال الأمثل حسب ما توفّره الإمكانيات الفنية المتاحة. وبناء على ملاحظات دائرة المحاسبات وتوصياتها من أجل تحسين أعمال التجميع والمعالجة سيعمل المعهد على مزيد تعبئة أكثر ما يمكن من هذه المصادر الإحصائية وإيجاد الحلول الفنية الملائمة على مستوى تصميم العينات واستغلال المعطيات ومراقبتها وكذلك على مستوى تنظيم الأعمال الميدانية وتحسيس المستجوبين وخاصّة منهم المؤسسات نظرا إلى أهمية مساهمتهم في توفير المعلومة.

وسعيا إلى تغطية مجالات إحصائية جديدة واستجابة للأولويات المضمّنة بالبرنامج الوطني للإحصاء من ناحية وبعقد أهداف المعهد من ناحية ثانية واصل المعهد تطوير

إحصائيات التشغيل وشرع في هذا الإطار في إنجاز المسح الثلاثي حول التشغيل لدى الأسر بداية من الثلاثي الأخير من سنة 2006. كما واصل المعهد التعمق في متابعة ظروف عيش السكان من خلال توسيع مجال تغطية المسح الخماسي حول الاستهلاك الذي تمّ إنجازه خلال الفترة 2005-2006 إلى ميادين أخرى كالتداين الأسري وتوزيع الوقت. ويعتزم المعهد التركيز على تطوير إحصائيات المؤسسات وقد تمّ في هذا الإطار إعداد مشروع برنامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي. أمّا على مستوى الإحصائيات الجهوية فسيعتمد المعهد المرحلية في تطوير هذا الميدان. وتهدف هذه الأنشطة بالإضافة إلى الأعمال الإحصائية العادية للمعهد إلى مواكبة المستجدّات والحاجيات المتنامية للمعلومة الإحصائية.

وفيما يخصّ توفير المعلومة ونشر الإحصائيات فقد ركّز التقرير على النقص الحاصل في هذا المجال وعلى التأخير المسجل في إصدار النشريات الإحصائية وذلك بالرغم من المجهودات التي يقوم بها المعهد من أجل الاستغلال السريع لعدّة عمليات إحصائية وتوفير النتائج للمصالح المعنية في الآجال المقبولة وبصفة عامة من أجل تيسير وضع المعلومة الإحصائية على ذمّة المستعملين داخليا وخارجيا. وسيعمل المعهد على دعم هذا النشاط بصفة مكثفة خاصّة بتوفّر التقنيات الحديثة في مجال الإعلامية والاتصال.

أمّا على مستوى الموارد وخاصة البشرية منها فتجدر الإشارة إلى أنّ المعهد يجتاز مرحلة حرجة تتزامن فيها إحالة عدّة أفواج من الإطارات العليا ذوي الخبرة على التقاعد مع تكثيف انتداب إطارات جديدة خلال الفترة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أبرز التقرير النقص الحاصل في الموارد البشرية العاملة في الجهات وفي عدّة أصناف من الأعوان بالنظر إلى الحاجيات التي يتطلّبها إنجاز الأعمال المبرمجة.

وتحتّم محدودية هذه الموارد انتقاء الأولويات الإحصائية التي تستجيب للحاجيات الملحّة للمعلومات الإحصائية والتي تتماشى مع الأهداف التنموية للبلاد كما أبرزه التقرير. وسيوفّر عقد أهداف المعهد الذي هو بصدد الإعداد في إطار البرنامج الوطني للإحصاء للفترة القادمة والمخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011 الإطار

المناسب لإبراز هذه الأولويات والأخذ بعين الإعتبار ملاحظات وتوصيات تقرير الرّقابة في مختلف المجالات الإحصائية وفي مجالات التصرّف بالمعهد.